ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية

دراسة بعنوان

وهم الديمقراطية في إثيوبيا حريات منتهكة

إعداد الباحثة
أسماء عبد الناصر

وحدة الشئون الأفريقية والتنمية المستدامة
مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

سبتمبر 2021

"وهم الديمقراطية في إثيوبيا.. حريات منتهكة"

تمهيد

تعرف الديمقراطية على أنها شكل من أشكال الحكم والتي يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة - إما بصورة مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين من أجل اقتراح وتطوير واستحداث القوانين التي تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية في الحياة السياسية.

وتتطلب الديمقراطية وجود درجة عالية من الشرعية السياسية لأن العملية الانتخابية الدورية تقسم السكان إلى معسكرين "خاسر" و"رابح". لذا فإن الثقافة الديمقراطية الناجحة تتضمن قبول الحزب الخاسر ومؤيديه بحكم الناخبين وسماحهم بالانتقال السلمي للسلطة وبمفهوم "المعارضة الموالية" أو "المعارضة الوفيّة". فقد يختلف المتنافسون السياسيون ولكن لابد أن يعترف كل طرف للآخر بدوره الشرعة.

ولكن لا تعتبر الانتخابات الحرة وحدها كافية لكي يصبح بلد ما ديمقراطياً: فثقافة المؤسسات السياسية والخدمات المدنية فيه يجب أن تتغير أيضاً، وهي نقلة ثقافية يصعب تحقيقها خاصة في الدول التي اعتادت تاريخياً أن يكون انتقال السلطة فيها عبر العنف وهو ما يسمي المناخ الديمقراطي الذي تتعاون فيه الحكومة مع مؤسسات الدولة الأخرى لبسطه.

وفى سياق ما تقدم، أصدرت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان تلك الدراسة لتسليط بعض الضوء مفهوم الديمقراطية والمؤشرات الخاصة به وما يندرج تحته من معايير جزئية، وتُقدم الدراسة دولة إثيوبيا دراسة حالة تطبيقية على المعايير لتقييم مستجدات البيئة الديمقراطية فيها ورؤية تقييمية عن الوضع الحالي بجانب عدد من التوصيات تقدم لأصحاب المصلحة.

أولا: نبذة عن مؤشر الديمقراطية العالمي

مؤشر الديمقراطية هو مؤشر أعدته وحدة الاستخبارات الاقتصادية التي تتبع مجموعة الإيكونوميست البريطانية لقياس حالة الديمقراطية في 167 دولة وتستند وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مؤشر الديمقراطية على 60 مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية.

يتم تصنيف الدول حسب ذلك المؤشر إلى ديمقراطيات كاملة، وديمقراطيات معيبة، وأنظمة هجينة وأنظمة سلطوية:

1- الديمقراطيات الكاملة: البلدان التي لا تُحترم فيها الحريات السياسية الأساسية والحريات المدنية فحسب، بل تميل أيضًا إلى أن تكون مدعومة بثقافة سياسية تفضي إلى ازدهار الديمقراطية فتجد أن أداء الحكومة مرضٍ ووسائل الإعلام مستقلة ومتنوعة، والقضاء مستقل والقرارات القضائية نافذه.

2- الديمقراطيات المعيبة: تتمتع هذه البلدان أيضًا بانتخابات حرة ونزيهة، وحتى إذا كانت هناك مشاكل (مثل التعدي على حرية وسائل الإعلام) فيتم احترام الحريات المدنية الأساسية. ومع ذلك، هناك نقاط ضعف كبيرة في جوانب أخرى من الديمقراطية، بما في ذلك مشاكل في الحكم، وثقافة سياسية متخلفة ومستويات منخفضة من المشاركة السياسية.

3- الأنظمة الهجينة: الانتخابات بها مخالفات كبيرة في تلك الدول تمنعها في كثير من الأحيان من أن تكون حرة ونزيهة، وقد يكون ضغط الحكومة على أحزاب المعارضة والمرشحين شائعاً، كما تنتشر بها نقاط ضعف أكثر من الديمقراطيات المعيبة - في الثقافة السياسية وعمل الحكومة والمشاركة السياسية، وينتشر فيها الفساد وتكون سيادة القانون ضعيفة ودور المجتمع المدني أيضاً ضعيف، بالإضافة إلى ذلك عادة ما تمارس فيها مضايقات وضغوط على الصحفيين.

4- الأنظمة الاستبدادية: في هذه الدول تجد التعددية السياسية غائبة أو مقيدة بشدة والعديد من البلدان في هذه الفئة هي ديكتاتوريات صريحة.

ثانياً: تطبيق المؤشرات الجزئية لمؤشر الديمقراطية علي دولة إثيوبيا

تقع إثيوبيا في شمال شرق إفريقيا وهي المنطقة المعروفة باسم القرن الأفريقي، ويحدها من الشمال إريتريا ومن الشمال الشرقي جيبوتي، ومن الجنوب والجنوب الغربي كينيا، ومن الشرق والجنوب الشرقي الصومال، ومن الغرب والشمال الغربي السودان، وتقع إثيوبيا فى أربع مناطق جغرافية رئيسية هي من الغرب إلى الشرق: الهضبة الإثيوبية، والوادي المتصدع العظيم، الهضبة الصومالية، هضبة أوجادين، وتغطى الهضبة الإثيوبية أكثر من نصف مساحة الدولة.

تضم إثيوبيا حوالي 80 قومية لكل منهم عاداتها وتقاليدها الخاصة ولغتها المحلية، وتنقسم إثيوبيا إداريا إلى تسعة أقاليم هى: أوروميا، أمهرة، تيجراي، عفر، هرر، الإقليم الجنوبي، بني شنقول جوميز، جامبيلا، والإقليم الصومالي، ولكل من التسعة أقاليم حكومتها الخاصة وعلمها الخاص، بالإضافة الى إدارتين مستقلتين هما: مدينة أديس أبابا (العاصمة) ومدينة ديرداوا وذلك وفقا للدستور الإثيوبي.

وفى الواقع، تمر إثيوبيا بفترة مضطربة من التغيير السياسي بدأها تعيين رئيس الوزراء أبي أحمد في 2018، الذي وصل إلى السلطة بعد استقالة رئيس الوزراء هايلي مريم ديسالين في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية التي طالب خلالها المتظاهرون بمزيد من الحقوق السياسية. وتعهد أبي بإصلاح الدولة الإثيوبية الاستبدادية وأشرف على مراجعة بعض القوانين التي استخدمها أسلافه لقمع المعارضة. ومع ذلك، تم تأجيل الانتخابات العامة التي طال انتظارها في أغسطس

2020 بسبب جائحة كورونا، مما شكل عقبة أمام التحول الديمقراطي في البلاد. علاوة على ذلك، عاد حزب الازدهار الحاكم بزعامة أبي - وهو إعادة تشكيل للتحالف الإثني الإقليمي الذي حكم إثيوبيا منذ عام 1991 - جزئيًا إلى التكتيكات الاستبدادية، وسجن قادة المعارضة والحد من حرية وسائل الإعلام في مواجهة العنف الإقليمي والطائفي المتزايد. والجدير بالذكر أن الجيش الإثيوبي قد انخرط في نزاع طويل الأمد مع قوات الأمن في منطقة تيجراي في محاولة لاعتقال كبار أعضاء جبهة تحرير شعب تيجراي.

كل تلك الأسباب دفعت باختيار إثيوبيا لمعرفة كيف وصلت إثيوبيا إلى هذا القدر من غياب المناخ الديمقراطي بها وهي المأمول لها في فترة حكم آبي أحمد أن تتجاوز استبداد الأنظمة العسكرية السابقة.

أ. الدستور الإثيوبي والديمقراطية

تنص المادة 38 من الدستور الإثيوبي والتي تتعلق بالحق في التصويت والترشح على أن لكل فرد داخل الدولة دون أي تمييز على أساس اللون أو العرق أو الأمة أو الجنسية أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو أي وضع آخر أن يتمتع بالحقوق التالية:

1- المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة ومن خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية.

2- التصويت والترشح في انتخابات دورية لأي منصب على أي مستوى حكومي؛ تُجرى الانتخابات بالاقتراع العام والمتساوي وتُجرى بالاقتراع السري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

كذلك تضمن المادة 39 والمتعلقة بحقوق الأمم والشعوب في إثيوبيا أن لكل أمة وجنسية وشعب في إثيوبيا الحق في التحدث والكتابة وتطوير لغتها الخاصة؛ للتعبير عن ثقافتها وتنميتها وتعزيزها وللحفاظ على تاريخها.

كما تنص المادة 29 والتي تتعلق بحرية الرأي والفكر والتعبير (الحريات المدنية) على أنه:

1- لكل فرد الحق في حرية التعبير دون أي تدخل ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، سواء شفهيًا أو كتابيًا أو مطبوعًا أو في شكل فني أو من خلال أي وسيلة إعلامية يختارها.

2- حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، وحرية الإبداع الفني مكفولة. يجب أن تشمل حرية الصحافة على وجه التحديد العناصر التالية:

(أ) حظر أي شكل من أشكال الرقابة

(ب) الوصول إلى المعلومات ذات المصلحة العامة.[1]

[1] Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, file:///C:/Users/moham/Downloads/ETH41544%202.pdf

ويتضح من ذلك أن الدستور الإثيوبي قد تناول الحريات السياسية والمدنية وألزمها حقاً للجميع دون تمييز ولكن لماذا لا تزال إثيوبيا تعاني من غياب الديمقراطية؟

ب: إثيوبيا طبقاً لتصنيفات مؤشر الديمقراطية العالمي

هناك كما أسلفنا أربع معايير يعتمد عليها مؤشر الديمقراطية العالمي، وفي هذا الجزء نتناول هذه المعايير بشيء من التفصيل تطبيقاً علي دولة إثيوبيا.

1- العملية الانتخابية والتعددية في إثيوبيا ... مسار لم يكتمل

ويرصد هذا المؤشر مدي نزاهة وشفافية الانتخابات التي تتم داخل الدولة، بالإضافة إلى مدي مشاركة الأحزاب السياسية فيها وإلى أي حد يسمح بوجود التعددية الحزبية في الحياة السياسية من الأساس.

كانت الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في مايو عام 2020 وتم تأجيلها ثلاث مرات لتتم في يونيو 2021، هي اختباراً للتعددية في عهد آبي أحمد الذي وعد لدى تسلمه السلطة في العام 2018 أن يجسد التجدد الديمقراطي في ثاني أكبر بلدان أفريقيا تعدادا للسكان وعلي الرغم من أن مراكز الاقتراع في إثيوبيا اتصفت بالديمقراطية والشفافية من قبل الجهات المعنية بمراقبة تلك الانتخابات ، إلا أن خلف ستار تلك الانتخابات هناك حرب غير مبررة أزهق فيها العديد من الأرواح ؛ وهي الحرب التي خاضتها قوات الحكومة الفيدرالية ضد جبهة تحرير تجراي بسبب تأجيل الانتخابات من قبل الحكومة الفيدرالية لوجود عقبات أمنية ولوجستية وقد عارضت جبهة تحرير تجراي ذلك التأجيل فأقامت انتخابات مستقلة في أقاليمها ولم تعترف بها الحكومة الفيدرالية وعلي إثر ذلك قامت الحرب بين الطرفين وكلاً منهما يدعي أن الطرف الآخر هو الذي بدأ القتال.

ولم يدفع أثمان تلك الحرب غالية سوي المدنيين الذين قتل منهم الآلاف وأجبر أكثر من 1.7 مليون على الفرار ويعيش ما لا يقل عن 400 ألف شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة. [2]

هذا ما كان يتعلق بالانتخابات أما عن التعددية الحزبية فلم تختلف كثيراً في السوء عن أوضاع الانتخابات ففي عام 2019 أعلن التلفزيون الإثيوبي الرسمي أن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا أصدر شهادة اعتراف رسمية بحزب الازدهار الذي يقوده رئيس الوزراء آبي أحمد، في خطوة تمهد الطريق لخوض الانتخابات التي سبق التحدث عنها.

حيث قال مجلس الانتخابات الإثيوبي (هيئة دستورية مستقلة) إن ثلاثة من أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا (الائتلاف الحاكم) وخمسة أحزاب أخرى قدموا طلبا للمجلس لتسجيلهم كحزب واحد تحت اسم "الازدهار" في 4 ديسمبر 2019، وبناء عليه فقد منح المجلس شهادة الاعتراف للحزب

[2] Eliza Mackintosh, Ethiopia is at war with itself. Here's what you need to know about the conflict, CNN, 2021, https://cnn.it/3lnkClk

في المقابل، رفضت جبهة تحرير تجراي -وهي أحد أحزاب الائتلاف الرئيسة- فكرة الاندماج مع الازدهار، وقررت عدم انضمامها إلى الحزب الجديد، فضلا عن تهديدها باتخاذ إجراءات قانونية ضده، معتبرة أن بقاءه في السلطة غير شرعي، ومؤكدة أن السلطة من حق الائتلاف الذي تسلمها باسم الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية.

وقد وأعلن حزب الازدهار خوض الانتخابات المقبلة ويتوقع أن يفوز الحزب بالانتخابات التشريعية الحالية معلناً تجديد فترة رئاسة آبي أحمد لانه يضم أغلب الأحزاب السياسية الهامة في إثيوبيا مما يرجح كفته في الانتخابات وهو ما ينسف فكرة التعددية الحزبية ويأخذ البلاد نحو منحى الحزب الواحد ، ويضم 8 أحزاب، بينها 3 رئيسية تشكل الائتلاف الحاكم في إثيوبيا، وهي الأورومو الديمقراطي، والأمهرا الديمقراطي، والحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا المكون الرئيسي للائتلاف الحاكم، إلى جانب الأحزاب الموالية للائتلاف، وهي عفار، والصومال الإثيوبي، وجامبيلا، وبني شنقول جومز وهرر.[3]

2- أداء الحكومة.. قمع مستمر

عندما ترأس آبي أحمد الحكومة عمد إلى نشر المناخ الديمقراطي في البلاد من خلال إطلاق سراح الآلاف من السجناء السياسيين، ورفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام المستقلة، ودعا الجماعات المعارضة التي كانت محظورة في البلاد للعودة إلى البلاد من المنفى. مما زاد من التوقعات الدولية والمحلية إيجابياً بأن إثيوبيا يمكن أن تأخذ خطوات كبيرة نحو الديمقراطية، ولكن سرعان ما تبددت تلك الصورة الوردية التي سعت حكومة آبي أحمد في إبرازها ليظهر وجهاً لآخر للرجل الحاصل على جائزة نوبل للسلام، فبدأت التوترات المتأججة منذ فترة طويلة والتي ظلت طي الكتمان خلال أيام الحكم الاستبدادي في الغليان.[4]

فوقعت العديد من الاشتباكات والهجمات على الأفراد بسبب أعراقهم في جميع أنحاء البلاد، مما أسفر عن مقتل الآلاف في عامي 2019 – 2020، وفر ما يقرب من مليوني شخص من منازلهم هاربين من الاضطهاد العرقي ليعيشوا نازحين في أماكن أخري.

كما بدأت عمليات اغتيال شخصيات بارزة والتي كانت نادرة في الماضي تتكرر بشكل ينذر بالخطر؛ فقد قُتل رئيس أركان الجيش وزعيم ثاني أكبر منطقة في البلاد في ليلة واحدة على بعد مئات الأميال، وقد لاقي العديد من المسؤولين الآخرين من الرتب الصغيرة والمتوسطة في الجيش نفس المصير.

وكانت أشد عمليات الاغتيال تأثيراً هي مقتل موسيقي الأورومو والمعارض هاتشالو هونديسا في العاصمة أديس أبابا حيث أدت إلى زيادة التوترات العرقية وأدى إلى زيادة الإجراءات الأمنية، وقد وأودت أعمال العنف التي أعقبت مقتله

[3] Awol Allo, Why Abiy Ahmed's Prosperity Party could be bad news for Ethiopia, Aljazeera, 2020, https://bit.ly/3z6TOe4
[4] Abiy Ahmed on the threats to Ethiopia's democratic transition, Democracy in Africa, 2020, https://econ.st/3tCrlvs

في أوروميا ، وأديس أبابا بحياة أكثر من 200 مدني، واعتقلت الحكومة الفيدرالية شخصيات معارضة بارزة للاشتباه في قيامها بالتحريض أو تصعيد أعمال العنف تلك .

ولقمع الاحتجاجات، عادت حكومة آبي إلى تكتيكات الحكومات السابقة، فقد تم إغلاق خطوط الإنترنت والهاتف عدة مرات، وتم القبض على المشتبه بهم بشكل جماعي وأُطلق سراح بعضهم فيما بعد بعد أن أمضوا أسابيع والبعض شهور خلف القضبان دون محاكمة[5]

3- المشاركة السياسية.. اضطهاد العرقيات

يتكون المجتمع الإثيوبي من طوائف عرقية عديدة تقدرها بعض المصادر بتسع رئيسية وثمانين فرعية، وتتداول على السلطة في هذا البلد قوميات معينة، بينما تشكو أخرى من تهميشها وحرمانها من المشاركة السياسية.

ومنذ توليه السلطة في أبريل 2018، تبنى آبي أحمد مجموعة من الإصلاحات، حظيت بإرشادات دولي من هذه الإصلاحات زيادة الحريات، والإشراف على محاكمة المسئولين المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وإلغاء حالة الطوارئ، ووضع برنامج طموح للنمو الاقتصادي، واستعادة العلاقات الدبلوماسية وأنهاء الصراع الذي استمر لأكثر من 20 عاما بين إثيوبيا وجارتها إريتريا.

وكان من المفترض أن تساهم هذه الإصلاحات في معالجة الأزمات المرتبطة بالفيدرالية العرقية في إثيوبيا، إلا أن هذه الإصلاحات أدت إلى بروز تحديات خطيرة من خلال تفاقم السياسات العرقية التنافسية والتعبئة العرقية.

وتشير تطورات الأحداث المتتالية خلال العامين الأخيرين إلى صعوبات خطيرة تواجه حكومة آبي أحمد في معالجة اختلالات النظام الفيدرالي، ومدى قدرته على الاستجابة لمطالب القوميات المختلفة، ومدى قدرته على الوصول إلى توافق سياسي وطني؛ فقد عمل على تقديم الهوية الوطنية الإثيوبية على الانتماء العرقي. لكن هذه السياسة أغضبت الكثير من القوميات، خاصة الأورومو التي تعرضت لمظالم تاريخية واسعة. ومثل وصول أحد أبنائها إلى السلطة نجاح انتظرته لعقود، إلا أنها لاتزال تتعرض من حين لآخر لحملات قمعية من الحكومة الاتحادية، وكذلك للاعتقالات والاغتيالات وتجميد التنظيمات السياسية الخاصة بها، وفي مقدمتها جبهة تحرير الأورومو. [6] كما دعم إقليم الأمهرة محاولة انقلابية في يوليو 2019.

وتنذر الأزمة الأخيرة في إقليم تجراي بزعزعة استقرار نظام حكم آبي أحمد، خاصة في ظل وجود معارضين لتحركاته العسكرية في إقليم تجراي. وقد عبرت الإقالات التي قام بها في 8 نوفمبر 2020 عن هذه التوقعات؛ فقد قام بإقالة وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس المخابرات في الحكومة الاتحادية. وحل آبي أيضا محل قائد الجيش، وعين نائب

[5] Ethiopia's Abiy Ahmed: The Nobel Prize winner who went to war, BBC, 2021, https://bbc.in/3zdy1Sg

[6] عباس محمد صالح عباس ، إثيوبيا: من الانتقال الديمقراطي إلى الانسداد السياسي ، العربية ، 2020 ، https://bit.ly/2VDSYYJ

القائد برهانو جولا لتولي مسئولية قوات الدفاع الوطني الإثيوبية. وكانت هذه الخطوة جزءا من تعديل وزاري أوسع بدا أنه يهدف إلى جلب المؤيدين الأكثر لعملية تجراي إلى المقدمة.

وشهدت البلاد العديد من الصراعات بين الأقاليم المختلفة، مما أدى إلى زيادة عدد النازحين داخليا نتيجة للعنف العرقي القائم حيث نزح ما يقرب من مليون إثيوبي من ديارهم بسبب تصاعد العنف العرقي منذ تولي آبي أحمد السلطة، ووصل عدد المشردين داخليا في البلاد حتى سبتمبر 2020 إلى 1.8 مليون مواطن من بينهم 1.2 مليون مواطن نزحوا نتيجة للصراعات الداخلية بي العرقيات في البلاد. [7]

4- الحريات المدنية.. انتهاكات لا حد لها

يعتمد هذا المعيار على مدي احترام الحكومات للحريات المدنية والتي تعتبر حداً تحترمه الحكومة عندما تتعامل مع أفراد الشعب، وكلما زاد احترام الحكومات للحريات المدنية لشعوبها كان هذا مؤشراً قوياً عن مدي ديمقراطية تلك الحكومات.

- **حرية الرأي والتعبير**

ينص الدستور والقانون الإثيوبي على حرية التعبير والصحافة كما ذكرنا سابقاً، ورغم أن حكومة آبي أحمد فور مجيئها فتحت مساحات لحرية الرأي والتعبير كانت محجوبة من قبل سياسية مما أدى إلى انتشار وسائل الإعلام الجديدة وعودة بعض منافذ الشتات، إلا أن ذلك الحال لم يدم بعد أن قامت الاحتجاجات على سياسيات الحكومة الأمر الذي دفعها إلي قمع حرية الرأي والتعبير في البلاد من أجل تلجيم تلك الاحتجاجات. وتلك أمثلة للدلالة على ذلك لا لحصر وقائع انتهاك الحكومة الإثيوبية لحرية الرأي والتعبير:

ففي 23 مارس 2020، نشرت الحكومة إعلان منع الكلام الذي يحض على الكراهية والمعلومات المضللة وقمعها، وقد انتقدت جماعات حقوق الإنسان المحلية القانون لاستخدامه تعريفات قانونية واسعة يمكن استخدامها لقمع حرية التعبير وانتقاد أفعال الحكومة ونشرها، وبدلاً من هذا القانون كان من الممكن من حكمة آبي أحمد تبني استراتيجية شاملة للتصدي للتحريض على العنف والتمييز والعداء، واتخاذ إجراءات غير عقابية للتصدي لخطاب الكراهية.

أيضاً في الفترة بين 30 يونيو و6 يوليو 2020 فقط اعتقلت الشرطة الفيدرالية ما يقرب من 12 صحفياً وطاقم تصوير بعد مقتل مغني الأورومو والناشط هاشالو هونديسا، كما شنت الحكومة الإثيوبية عام 2020 حملة اعتقالات واسعة ضد الصحفيين الموالين للمعارضين السياسيين لحكومة آبي أحمد. [8]

[7] Beza Dessalegn, Challenges of Ethnic Representation in Ethiopia and the Need for Reform, 2020, file:///C:/Users/moham/Downloads/181170-Article%20Text-462059-1-10-20181217.pdf

[8] Ethiopia: Hate speech and disinformation law must not be used to suppress the criticism of the Government, article19, 2021, https://bit.ly/3tBSNJO

- **حرية الإنترنت**

قامت الحكومة بشكل دوري بتقييد وتعطيل الوصول إلى الإنترنت وحجبت مواقع التواصل الاجتماعي في الفترة من من يناير إلى مارس 2020 كما أغلقت الحكومة الإنترنت تمامًا في منطقتي ويليجا وجوجي في أوروميا وحتي الآن تتعرض تلك المناطق للإغلاق. [9]

- **حرية التظاهر**

حدت حالة الطوارئ التي تعلنها الحكومة بشكل مستمر من التجمعات وقد أثر ذلك على قدرة الأفراد على التجمع بشكل سلمي للمطالبة بحقوقهم لما تواجهه تلك التجمعات من استعمال العنف من قبل قوات الأمن التابعة للحكومة، كما أدى تطبيق حالة الطوارئ إلى اعتقال ما لا يقل عن 1600 مواطن لخرقهم قواعد حالة الطوارئ وهو ما دفع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان إلى التصريح بأن هذه الاعتقالات كانت غير قانونية وتعسفية ويجب أن تتوقف على الفور.[10]

ثالثاً: رؤية تحليلية حول وضع الديمقراطية والحريات في إثيوبيا

في عام 2017 صنفت إثيوبيا طبقاً للمؤشر العالمي أنها دولة متسلطة بمعدل نقاط 10/3.42، وكان من المأمول عند إطلاق مؤشر عام 2020 أن تتغير تلك الصورة عن إثيوبيا بأن ترتفع معايير الديمقراطية بها فتغدو التعددية أمراً صحياً في إثيوبيا تنادي به الحكومات وتدعمه وتترك المجال لتكون الأحزاب من دون تقييد أو هيمنةً عليهم تحت لواء حزب واحد فقط، كما كنا نتوقع أن تزداد المشاركة السياسية للعرقيات تلك المشاركة التي حرموا منها علي مدار سنوات في ظل النظم العسكرية المستبدة، فقد انخفض مؤشر الديمقراطية عام 2020 عما كان علية عام 2017 وهذا ترتيب إثيوبيا للمؤشر العالمي للديمقراطية في الفترة من (2017 ,2018,2019,2020)علي التوالي (3.42,3.35, 3.44, 3.38)

فقد جاءت الحكومة الجديدة (حكومة آبي أحمد) بعد احتجاجات ضد النظام القائم آنذاك بسبب ممارساته المستبدة، فأعلنت الحكمة الجديدة أنها مع الديمقراطية التعددية السياسية والحرية ولكن سرعان ما كشف النقاب عن هذا الوجه المسالم الذي اعترف له العالم بدعمه للسلام فمنحوه جائزة نوبل ليظهر وجه آخر ديمقراطية أخري وتعددية لا نعرفها، ديمقراطية تسمح له بدخول حرب ضد جبهة تحرير تجراي بسبب إعلانهم بدء الانتخابات بشكل مستقل بعد مخاوفهم من التأجيل المستمر من قبل الحكومة الفيدرالية ليروح ضحية هذا الأمر 1.8 شخص بين قتل ونزوح ومجاعة .

[9] State of Internet Freedom in Africa 2020, 2021, https://bit.ly/3liVKeN
[10] Ethiopia: Authorities ban protests as "illegal and unnecessary", Amnesty International, 2021, https://bit.ly/3nwgzGm

أيضاً لم تستطع ديمقراطية آبي أحمد الكبيرة أن تستوعب العرقيات الأخرى وحقهم في وجود أحزاب تمثلهم ويمارسون من خلالها دورهم في الحياة السياسية في الدولة فقد أرّق ذلك مضجعه ليقوم بعمل حزب واحد تحت حكمه ويسميه الازدهار ويضم فيه غالبية الأحزاب السياسية الأقوى على الساحة وتكون تلك ضربة في مقتل للتعددية تنهي بذلك ما يسمي بالتعددية الحزبية وقريباً تتحول إثيوبيا سياسياً إلى نظام الحزب الواحد.

أيضاً علي صعيد الأداء الحكومي فهو بعيد تماماً عن الديمقراطية فلا تحترم الحكومة الرأي الآخر مطلقاً وإنما تظل قرارات الحكومة مقدسة لا تناقش، فلا تسمح للصحافة بالانتقاد وإنما تعتقل وتغلق الوسائل الإعلامية، ولا تسمح بالأنترنت في البلاد والذي أصبح ضمن حاجات الإنسان الأساسية، فقد أشارت الإحصاءات الأخيرة إلى أن 14.5% من السكان في إثيوبيا قادرين علي الحصول علي خدمات إنترنت جيدة ذلك لأن الحكومة الحالية تخشي من قوة وسائل التواصل الاجتماعي في نشر وإعلان الانتهاكات المستمرة التي تمارسها الحكومة فتريد الحكومة شعباً لا يري لا يسمع لا يتكلم لتسوسه .

أخيراً فالحكومة الإثيوبية تجهل كيف تمارس الديمقراطية لذلك لا يعاب عليها فيما يحدث داخل بلادها من قمع وتسلط على العرقيات الأخرى، فهي لا تعرف كيف تمارس الديمقراطية فلو نظرنا إلى سلوك الحكومة الدبلوماسي في التعاطي مع قضية سد النهضة ندرك ذلك، فمازالت الحكومة الإثيوبية ترفض التفاوض أو أي سلوك يعرضها لسماع صوت الطرف الآخر فهي لا تسمع سوي رأيها وصوتها ولا تري سوي حقها لذلك تبدو الديكتاتورية والتسلط هي توجه حكومة آبي أحمد ومنهجها.

التوصيات

الديمقراطية حق لا ينبغي حرمان الشعوب منه لأن عواقب ذلك ستكون وخيمة فلا تحرم الشعوب من حقها في الحرية وتصمت ولو صمت لا يستمر هذا الصمت إلى الأبد وإنما يوماً ما ستثور ضد من حرمها هذا الحق ولذلك على الحكومات أن تصحح مسارها بما يتناسب مع إعطاء الشعوب حريتها لتبني أمة قومية وتغرس بها مبادئ المواطنة.

ولذلك وفي سياق ما سبق سرده تتقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الأنسان بتلك التوصيات:

أ. على دولة إثيوبيا إلغاء القوانين التي تدفع نحو مزيد من القمع للحريات وآخرها قانون خطاب الكراهية الذي لاقي رفضاً كبيراً بين أوساط منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان.

ب. يجب معالجة أزمة الحزب الواحد القائم في إثيوبيا، والعمل على إعادة هيكلة حزب الازدهار الذي يتنافى مع مبادئ الديمقراطية والسماح بالتعددية الحزبية.

ت. تكرر مؤسسة ماعت توصياتها بضرورة التعجيل بإنهاء حالة الحرب في تجراي والتي تمددت للأقاليم المجاورة بسبب الانتخابات والجلوس على الموائد المستديرة من أجل الوصول إلى حلول مرضية لكل الأطراف.

ث. تشعر مؤسسة ماعت بالقلق إزاء المعلومات الواردة بأن الحكومة الإثيوبية تحصل على تمويل من منظمات دولية من أجل تحسين جودة الأنترنت ولكن لا تصب تلك الأموال في صالح جودة الأنترنت، ولكن في الواقع فان حرية الإنترنت لا تمارس بشكلها المطلوب في إثيوبيا سواء في حالة الحرب أو السلم.

ج. ندعو الحكومة الإثيوبية بالسماح للهيئات الأممية بجانب منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية بمباشرة أعمالها في كافة الأقاليم الإثيوبية دون أي تقييد بما فيه تعزيز لممارسات حقوق الإنسان في المقام الأول.